استراتيجيات القيادة الابتكارية في إدارة الأزمات وتأثير الذكاء الاصطناعي على القرارات الأمنية

Innovative Leadership Strategies in Crisis Management and the Impact of Artificial Intelligence on Security Decisions

اللواء الدكتور
كامل شاكر ناصر الخزرجي
وزارة الداخلية
وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات
والتحقيقات الاتحادية
مديرية مكافحة الجريمة المنظمة / البصرة

Major General Dr.
Kamil Shakir Nasser Al-Khazraji
Ministry of Interior
Deputy Ministry for Intelligence and Federal Investigation Affairs
Directorate of Organized Crime Control / Basra"

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

الملخص:

بالنظر إلى إن إســـتراتيجيات القيادة الإبتكارية تحتل مجالات إدارية بارزة، لذلك فأنها تحظى باهتمام كبير لا سيما في نطاق إدارة الأزمات، لذلك نجد ان هذه الدراسة استهدفت تحليل تأثير الذكاء الإصـــطناعي ودوره في اتخاذ القرارات الســـريعة وتعزيز الأمن المجتمعي، وفي إطار اســتعراض أهمية القيادة الإبتكارية، ســلط هذا البحث الضــوء على دور القائد في تطوير ثقافة الإبتكار وتوليد أفكار إبداعية في نطاق دوره ووظيفته الأمنية، ولتحقيق أقصـــى فائدة ممكنة، اعتمدت الدراســة على مجموعة من المناهج البحثية، وأفرزت مجموعة من النتائج افضــت إلى وجود علاقه إيجابية بين القيادة الإبتكارية والميزة التنافسية، وهذا يؤكد أهمية تبني إستراتيجيات قيادية تدعم التفكير الإيجابي، وتعزز من دور الابتكار لتحقيق وضـــبط الأمن المجتمعي، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات هدفت إلى تعزيز دور القيادة الإبتكارية في تحقيق الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: القيادة الإبتكارية، الذكاء الإصـــطناعي، إدارة الأزمات، الإســـتراتيجيات والقرارات الأمنية، الأمن المجتمعي.

Abstract:

Given that innovative leadership strategies occupy prominent administrative areas, they have received significant attention, particularly in the scope of crisis management. This study aimed to analyze the impact of artificial intelligence and its role in rapid decision-making and enhancing community security. In the scope of reviewing the importance of innovative leadership, this research highlighted the role of leaders in developing a culture of innovation and generating creative ideas within the scope of their security role and function. To achieve maximum benefit, the study relied on a descriptive and analytical approach, yielding a set of results that demonstrated a positive relationship between innovative leadership and competitive advantage. This underscores the importance of adopting leadership strategies that support positive thinking and enhance the role of innovation in achieving and controlling community security. The study also reached a set of recommendations aimed at enhancing the role of innovative leadership in achieving community security.

Keywords: Innovative leadership, artificial intelligence, crisis management, security strategies and decisions, community security.

المقدمة

تعتبر إستراتيجيات القيادة الإبتكارية في إدارة الأزمات من أهم الأدوات المستخدمة في تعزيز وتفعيل فعالية المؤسسات الأمنية، لاسيما في نطاق التحديات المتزايدة التي تواجهها المجتمعات والتي تتطلب قدرة على إدارة الأزمات وسرعة ومكنة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، وهذا يمكن تحقيقه بفضل التطورات التكنلوجية، لاسيما تلك التطورات في نطاق الذكاء الإصطناعي، وفي العراق وبالنظر للدور الذي تلعبه وزارة الداخلية في ضمان الأمن المجتمعي، فأنها تواجه تحديات كبيرة ومتعددة، تتراوح بين الأزمات الأمنية والتهديدات الإرهابية، وغيرها من التحديات الاخرى، وهنا يبرز دور وأهمية إستراتيجيات القيادة الإبتكارية التي تعتمد على تفعيل تقنيات الذكاء الإصطناعي لتحسين عمليات اتخاذ القرار في المجالات الأمنية المختلفة، إذ تساهم هذه التقنيات وتمارس دوراً كبيراً في تحليل البيانات الكبيرة وتوفير رؤى دقيقة تساعد القادة الأمنيين في اتخاذ قراراتهم بشكل سريع ومناسب لمواجهة هذه التحديات، كما ان هذه الإستراتيجيات تعزز من قدرة وزارة الداخلية على التواصل الفعال مع الجمهور، وهذا يسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف وضمان الأمن المجتمعي.

لقد مارست وزارة الداخلية العراقية وما زالت، دوراً أساسياً في تحقيق الأمن والإستقرار في البلاد والحفاظ عليها، إذ احتل دورها مركزاً محورياً في النظام الأمني، لاسيما بعد تسنم معالي وزير الداخلية "عبد الامير الشمري" المسؤولية فيها، فشهدت الوزارة تغييراً جذرياً ركز على الإبتكار والتحديث، ضمن أساليب العمل الأمني وجوانبه المختلفة، فإرتبط نجاح الوزارة ارتباطا رئيسياً بالتغييرات التي حدثت خلال الفترة الأخيرة، خصوصاً في إطار التنظيم الإبتكاري لأجهزة وزارة الداخلية والتنسيق بينها، فضلاً عن وضع الإهداف الإستراتيجية للوزارة في إطار تعزيز مكافحة

الجريمة وضـــبط الأمن المجتمعي، فمن خلال هذه التغييرات الجذرية برز دور وزارة الداخلية بإعتبارها الجهة القيادية والمركزية في إطار الحفاظ على الأمن وحماية مكتسباته، وتقديم أفضل الخدمات للمواطن من خلال تحقيق الإســـتقرار في الوضـــع الامني، والمحافظة على الأمن المجتمعي.

وفقاً لما تقدم سنبحث هنا تأثير الذكاء الإصطناعي على إستراتيجيات القيادة الإبتكارية في إدارة الأزمات مع التركيز على تجارب وزارة الداخلية في العراق وكيفية تطبيقها لهذه الأدوات في سبيل تحسين مستوى الأمن والإستجابة للأزمات.

إشكالية البحث:

تتمثل إشـــكالية هذا البحث في التســـاؤل حول كيفية دمج الذكاء الإصـــطناعي وتطبيقاته في إستراتيجيات القيادة، وذلك في سبيل تعزيز الإستجابة للأزمات، لاسيما وان ذلك يتطلب فهماً للتحديات التي تواجه القادة المســـؤولين عن تحقيق الأمن المجتمعي والحفاظ عليه، وذلك في الظروف الطبيعية وفي الظروف الإستثنائية على حد سواء، وكيفية استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال لتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات الأمنية.

فرضية البحث:

يفترض هذا البحث ان اعتماد إســـتراتيجيات القيادة الإبتكارية والذكاء الإصـــطناعي، يمكن ان يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية واضـــحة وفعالة عند إدارة الأزمات، وهذه الفرضـــية تســـتند إلى تطبيقات عملية أشارت إلى نجاح الإبتكار التكنولوجي في تحسين استجابة المؤسسات للتحديات التي تواجهها ومن بينها المؤسسات الأمنية.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث في الحاجة الملحة لفهم آلية استخدام القيادة الإبتكارية والذكاء الإصطناعي في سبيل تحسين اتخاذ القرارات السريعة لتعزيز الأمن المجتمعي في عالم يتصف بالتغيرات الكبيرة والسريعة، إذ يساهم الإبتكار في تحقيق أفضل النتائج عند مواجهة الأزمات المختلفة، والنتائج الإيجابية المحتملة لهذا البحث يمكن ان تساعد بشكل كبير في تطوير إستراتيجيات حقيقية وفعالة تدعم مواجهة المخاطر الأمنية وتحقيق الإستقرار المجتمعي في ظل الظروف والتحديات الكبيرة.

منهجية البحث:

تتضمن منهجية هذا البحث إستخدام المنهج التحليلي في سبيل فحص وتمحيص إستراتيجيات القيادة الإبتكارية عند إدارة الأزمات، وفي نفس الوقت التركيز على دور الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في اتخاذ القرارات، كما سنعتمد في هذا البحث على المنهج الإستنباطي من اجل تطوير فرضيات تتعلق بتأثير هذه التقنيات على تحقيق الأمن المجتمعي، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن من خلال مقارنة التجارب التي مرت بها وزارة الداخلية في العراق مع تجارب الدول الاخرى في إستخدام الذكاء الإصطناعي في إدارة الأزمات، إذ نتوقع ان يسهم هذا التنوع بالمناهج في تقديم رؤية كاملة وعميقة حول موضوع البحث.

خطه البحث:

سنتناول هذا البحث في مبحثين نخصص المبحث الأول للحديث عن إستراتيجيات القيادة الإبتكارية في إدارة الأزمات، ثم نتناول في المبحث الثاني تأثير الذكاء الإصطناعي على إتخاذ القرارات السريعة وتعزيز الأمن المجتمعي من خلال تحليل الحالات السابقة.

المبحث الأول: إستراتيجيات القيادة الإبتكارية في إدارة الأزمات

تمثل إســـتراتيجيات القيادة الإبتكارية قيمة عليا في نطاق إدارة الأزمات كونها من العناصـــر الأســاســية التي تشــارك في تعزيز فعالية المؤســســات الأمنية، لاســيما مع مواجهة التحديات المتزايدة التي يواجهها الأمن المجتمعي، والتي تتطلب إستجابة سريعة وفعالة لتحقيق هذا الأمن، وذلك يفرض إعتماد أساليب جديدة ومبتكرة في القيادة، وبطبيعة الحال فان الإبتكارات التكنلوجية وفي مقدمتها تطبيقات الذكاء الإصـطناعي تعتبر من أهم الأدوات التي تسـاهم بشـكل كبير في إتخاذ القرارات الصـــائبة لمواجهة التحديات المختلفة من جانب القادة في المؤســســـات الأمنية، بالإضـافة إلى وضـع وتطبيق الإسـتراتيجيات التي تمثل خطط أمنية توضـع لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن المجتمعي.

ان هذه الإستراتيجيات يمكن ان تبني ثقافة مؤسسية مرنة وقادرة على مواجهة مختلف الظروف، بالنظر لتمتعها بالقدرة على تعزيز القيادة الإبتكارية وتفعيل وسائل التواصل الفعال مع جمهورها، وهذا بلا شك يسهم في بناء الثقة وتعزيز الأمن المجتمعي.

وعليه فان هذه الإســـتراتيجيات تمثل خطوة إلى الأمام نحو تحقيق إدارة فعالية ومســـتدامة للأزمات، تساهم بشكل كبير في رفع مستوى الإستجابة والإستعداد بشكل كبير لمواجهة مختلف أنواع التحديات المستقبلية.

وإسـتناداً لما تقدم سـنتناول هذا المبحث في مطلبين، نخصـص الأول للحديث عن مفهوم القيادة الإبتكارية، وفي الثاني نتكلم عن أبعاد إدارة الأزمات، وذلك على الشكل الأتي:

المطلب الأول: مفهوم القيادة الإبتكارية

ان القيادة الإبتكارية تشكل مضموناً متقدماً يعبر عن القدرة على التفكير خارج الصندوق، بسبب إمكانياته في وضع أفكار جديدة وتطبيقها لتحسين الأداء المؤسساتي الأمني، إذ تتفوق هذه القيادة في نطاق الأساليب المعتمدة، فتتجاوز الأساليب التقليدية، وتنطلق من الأساليب المبتكرة إذ تركز على تعزيز الإبداع ووضع حلول مبتكرة في سبيل مواجهة التحديات المعقدة، فالتحديات الحديثة ثبت عدم نجاعة الأساليب التقليدية في مواجهتها، مما تطلب هذا النوع الإبتكاري من القيادة بسبب قدرته على وضع حلول إستثنائية، وخلق بيئة إبتكارية تشجع على وضع إستراتيجيات مبتكرة وحديثة، لها القدرة على مواجهة المخاطر المعقدة والخطيرة.

وفي إطار ما تقدم سنتحدث عن هذا المطلب في فرعين، نخصص الفرع الأول للتعريف بالقيادة الإبتكارية وأهميتها في السياقات المختلفة، بينما نتناول في الفرع الثاني سمات القيادة الإبتكارية في ظل الأزمات، وذلك على النحو الأتي:

الفرع الأول: تعريف القيادة الإبتكارية وأهميتها في السياقات المختلفة

تعتبر القيادة الإبتكارية من أهم أساليب القيادة التي تركز على تحفيز الإبداع وإثارة الأفكار الجديدة في نطاق المؤسسات الأمنية، إذ أنها تعبر عن فلسفة وتقنية تجمع بين مختلف انواع الأساليب القيادية، في سبيل التأثير على العاملين في المجال الأمني، لتحقيق أقصى إمكانية ممكنة، في خلق الأفكار الإبداعية الجديدة. وذلك في نطاق السياقات الأمنية المختلفة كوضع الخطط وتنفيذها ومتابعة نتائجها وصولاً الى تطويرها على الحالات المستقبلية.

وقد وردت تعاريف عديدة للقيادة الإبتكارية او الإبداعية، ومن هذه التعاريف بأنها "التأثير في الأخرين ودفعهم لتحقيق أهداف المؤسسة، لكي يكون هذا التأثير فاعلاً وحقيقياً، فلا بد ان تكون

القيادة مبنية على الإبداع في إعدادها وإختيارها، وذلك لتترجم المعرفة التي إكتسبتها إلى إختيارات جديدة تتسم بالجودة وتحقق الفائدة من خلال حل هذه المشكلات بطرق إبداعية، وكذلك فهي مرنة ومتجددة ومتحدية" (الشهراني، ٢٠١٨، صفحة ٨٩) . وفي المجال الأمني عرفت بأنها " إتباع سياسات إبتكارية وإبداعية في الإدارة الأمنية، تعتمد فيها على أحدث ما توصلت إليه دول العالم من فكر تخطيطي لصياغة الإستراتيجيات الأمنية، بهدف تحقيق الريادة الأمنية على مستوى العالم، وتخصيص الموارد والإستخدام الأمثل لها، لمواجهة تلك التحديات على كافة الأصعدة، مما يتطلب دعم الأفكار التخطيطية والتحفيز على الإبتكار، في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي، لمواجهة التحديات بالعلم والإبتكار، والإستمرار في البحث والتطوير التكنولوجي في ميادين العمل الأمني، في إطار عمل جماعي متكامل مع مؤسسات الدولة والقطاعات المختلفة، والعمل على مواكبة التغيرات بإحترافية عالية، ووضع حلول وسبل إبتكارية جديدة، ليكون الإبتكار ثقافة متأصلة في جميع المستويات الوظيفية في الإدارات الحكومية" (الصباغ، ٢٠٢٢).

واستناداً لذلك فان القيادة الإبتكارية تستند على مجموعة من العناصر، في مقدمتها عنصر الوعي والإستيعاب لدى القائد في مختلف أنواع المشكلات، من خلال استشعار التحديات وتحديد مدى خطورتها وإتخاذ موقف منها قبل تفاقمها، لاسيما وان له خبرة وتجارب مع مواقف سابقة، عند مواجهة التحديات في البيئات الأمنية المختلفة، كذلك عنصر تنظيم الأفكار وترتيبها بمرونة، من خلال وضع خطط مدروسة تعتمد على أساليب جديدة ومبتكرة، لها القدرة على مواجهة معطيات الموقف الأمني العام، فضلاً عن عنصر القدرة على التفاعل مع المواقف بحذر، وهذا يتيح مكنة إتخاذ القرارات الأمنية بشكل مدروس دون التسرع، وأخيراً عنصر التقييم

المستمر للأوضاع الأمنية المختلفة، بناء على المعطيات المكتسبة والموارد المتاحة، فيتم إتخاذ المواقف الصحيحة لمواجهة هذه الأوضاع، وهذا يعزز بلا شك من جودة إتخاذ القرارات السريعة ويعزز الأمن المجتمعي (الطراونة، ٢٠٢٢، صفحة ٥٤).

من جانب أخر تبدو أهمية القيادة الإبتكارية في سياقات مختلفة يمكن ايرادها على النحو الأتي (عبد الله، ٢٠٢٠، الصفحات ٦٤١-٦٤٢):

١- تحسين الكفاءة أو الأداء الأمني: إذ تساهم القيادة الإبتكارية في تحسين أداء المؤسسة الأمنية، من خلال تحفيز الإبداع وزيادة المقدرة على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

٢- زيادة الإبتكار: وذلك من خلال تشجيع القيادة الإبتكارية وفسح المجال أمام الأفكار الجديدة وتطوير مختلف أنواع الخطط والإستراتيجيات والقدرات التي يمكن ان تساهم في مواجهة التحديات الأمنية.

٣- تحسين التكيف والمرونة تجاه التحديات المختلفة: إذ أن القيادة الإبتكارية تساعد المؤسسات الأمنية على التكيف مع التغيرات، وذلك في ظل تصاعد حدة التحديات وتنوع أشكالها.

٤- جذب المواهب: إذ تساهم القيادة الإبتكارية في فسح المجال أمام مختلف المواهب المبدعة والذكية، لاسيما في المجال الأمني، مما يساهم في تطوير هذه المؤسسات وقدرتها على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

٥- الجودة: كذلك تعزز القيادة الإبتكارية من جودة الخدمات الأمنية المقدمة لتحسين الأمن المجتمعي، فعلى سبيل المثال تساهم تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إتخاذ القرارات الأمنية السريعة والناجعة لمواجهة التحديات الأمنية.

من جانب اخر تسعى وزارة الداخلية العراقية إلى تحقيق أهدافها في حفظ الأمن المجتمعي ومكافحة الإرهاب، من خلال تطوير القيادة الإبتكارية وتعزيز دورها في السياقات الأمنية المختلفة، وذلك بتطبيق الإجراءات الأتية (قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ ، ٢٠١٦، صفحة ٧) :

١- تعزيز السياسات الأمنية المبتكرة للدولة.

٢- توطيد النظام العام من خلال السياسات الإبتكارية والخطط المبتكرة.

٣- وضع إستراتيجيات مبتكرة لحماية الارواح والحريات والأموال.

٤- تعزيز الإجراءات القانونية المبتكرة والقادرة على مواجهة مختلف التحديات والمخاطر المختلفة.

٥- تطوير الأداء الأمني من خلال التنسيق مع مختلف الجهات الأخرى داخلياً ودولياً.

٦- تطوير مستوى الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين، وتشجيع العاملين في المجال الأمني على طرح أفكارهم ومبادراتهم المبتكرة في النطاق الأمني.

ولتشجيع العاملين في المجال الأمني فقد بادرت الوزارة الى إتخاذ مواقف وخطوات لتشجيعهم وعلى طرح أفكارهم ومبادراتهم المبتكرة، كما في (جائزة وزير الداخلية للإبداع والتميز) (أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٤)، إذ تهدف هذه الجائزة إلى تحقيق مقاصد عدة، ومن بين هذه المقاصد ما يأتي:

١- دعم وتعزيز تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة في النطاق الأمني.

٢- العمل على رفع كفاءة الأداء الأمني لمواجهة التحديات المختلفة.

٣- إبراز ثقافة التميز والإبداع داخل الوزارة لدفع المنتسبين إلى طرح أفكار مبتكرة.

٤- تحسين وتطوير جودة الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين.

٥- تعزيز ودعم العمل المؤسسي الأمني المبتكر.

وعليه فان القيادة الإبتكارية أصبحت في الوقت الحالي ضرورة ملحة، وليست مجرد دعاية إنتخابية، فهي ضرورية للمؤسسات الأمنية التي تسعى جاهدة إلى تطوير وسائلها وأساليبها لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة، من خلال مبادرات مبتكرة ومن خلال وضع إستراتيجيات فعالة في هذا النطاق.

الفرع الثاني: سمات القيادة الإبتكارية في ظل الأزمات

تبدو السمات القيادية الإبتكارية أكثر وضوحاً في ظل الأزمات، وذلك على اعتبار ان هذه الأزمات تجعل من القادة في وضع مختلف عن الإوضاع الإعتيادية، إذ يكونوا مطالبين بوضع أفكار إبداعية بسرعة وموضوعية ونجاعة، لإيجاد أفضل الحلول وأفضل الأساليب لمواجهة التحديات غير المتوقعة.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهم سمات القيادة الإبتكارية في ظل الأزمات على الشكل الأتي (موفق، ٢٠١٣، صفحة ٢٩٩):

١- الرؤية الواضحة: إذ ينبغي ان يتمتع القائد الإبتكاري بالقدرة على رؤية الصورة الكبيرة في نطاق الأزمة، مما يؤهله لتحديد النقاط الأساسية في هذه الأزمة، ووضع الأهداف الإستراتيجية في سبيل مواجهتها وتحقيق أهداف المؤسسة الأمنية في المحافظة على الأمن المجتمعي.

٢- تحمل المسؤولية: فالقيادة الإبتكارية تعبر عن أفكار مبتكرة غير تقليدية، ومن يضع الأفكار يتحمل المسؤولية، وعلى هذا الأساس، فأنه ينبغي ان لا يكتفي بالقائد الإبتكاري ان يضع

أفكاره، وإنما ايضاً ينبغي ان يكون مستعداً لتحمل مسؤولية هذه الأفكار عند تطبيقها على أرض الواقع، لا سيما في حالة وقوع الأخطاء، والتي تعتبر هنا تجارب يمكن التعلم منها.

٣- الذكاء العاطفي: إذ يجب ان يتمتع القائد الإبتكاري بالإمكانية على فهم مشـــاعر الأخرين، من العاملين في المجال الأمني ومن المواطنين، مما يؤهله لان يكون قادراً على التعامل مع مختلف هذه المشـــاعر بفعالية، ويســـاعد في خلق بيئة إيجابية لمواجهة التحديات الأمنية والأزمات.

٤- التواصـــل الفعال: فالقائد الإبتكاري له القدرة والإمكانية على إســـتمرار التواصـــل العملي والضـــروري لبناء الثقة بينه وبين مختلف الأطراف، من العاملين في المجال الأمني ومن المواطنين، وهذا التواصـل ضـروري في أوقات الأزمات، لأنه يسـاعد على تعزيز روح التعاون بين مختلف الأطراف، لمواجهة التحديات في أوقات الأزمات والحفاظ على الأمن المجتمعي.

٥- القدرة على إتخاذ القرارات الإبتكارية: فالأزمات الخطيرة والمعقدة تتطلب من القائد الإبتكاري إتخاذ قرارات إبتكارية سـريعة وحاسـمة، مبنية على تقييم المخاطر المحيطة بالأمن المجتمعي، وفي الوقت المناسب الذي يمكن ان يكون نقطة الإنطلاق لتحقيق الأهداف الأمنية المختلفة.

٦- التعاون والعمل الجماعي: إذ ان القائد الإبتكاري يشـجع على التعاون بين مختلف الأطراف، وهذا بطبيعة الحال يعزز البيئة الأمنية ويشـــجع على الإبتكار من هذه الأطراف، في ســـبيل مواجهة الأزمات المعقدة.

وعليه تبدو سـمات القائد الإبتكاري من خلال قراراته وشـخصـيته، وفي وزارة الداخلية العراقية يمكن ان نتلمس هذه السـمات بوضـوح في المبادرات التي أطلقتها هذه الوزارة وقادتها الأمنيين، مثل تشـكيل المركز الوطني لإدارة الأزمات، وفسـح المجال للإنتقال إليه، من أصـحاب القدرات

الإبتكارية، من خلال إطلاق الإستمارة الألكترونية الخاصة بالنقل (أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٤)، فضلاً عن ترأس الوزارة للمؤتمر الثاني لإدارة الأزمات والكوارث الذي عقد عام ٢٠٢٥، إذ يمكن ان نتلمس سمات القيادة الإبتكارية في هذه المبادرات، والتي يمكن ان تكون نقطة إنطلاق قوية لتعزيز القدرات الإبتكارية على مواجهة التحديات الأمنية، بالإضافة الى الإجراءات الاخرى التي إتخذتها الوزارة والتي يمكن تلخيصها على الشكل الأتي:

١- تطوير إستراتيجيات مبتكرة وجديدة في سبيل مكافحة العمليات الإرهابية.

٢- تحسين كفاءة القوات الأمنية من خلال تطوير أدائها وتعزيز إمكانياتها.

٣- الإستجابة السريعة لمختلف أنواع الأحداث الأمنية الطارئة.

٤- تعزيز الشفافية والعمل على بناء الثقة بين المؤسسات الأمنية وبين المواطنين.

وإستناداً لما تقدم فان القائد الإبتكاري في نطاق مواجهته للأزمات الأمنية المعقدة، يحمل مزيجاً من الرؤية الواضحة والمرونة العالية والإبداع المتواصل وبناء الثقة بشكل فعال، والإمكانية على إتخاذ أفضل أنواع القرارات، فضلاً عن التعاون مع مختلف الأطراف وتعزيز أدوارها وإمكانياتها وتحمل المسؤولية، فهذه الصفات تنمي القيادة الإبتكارية وتساعد وتساهم بشكل كبير في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه الأمن المجتمعي.

المطلب الثاني: أبعاد إدارة الأزمات

ان إدارة الأزمات هي من المهارات الحاسمة والضرورية بالنسبة للمؤسسات الأمنية، لاسيما في نطاق الظروف الإستثنائية، وفي هذا المجال تبرز أهمية القيادة الإبتكارية بإعتبارها عنصراً رئيسياً في إدارة الإستراتيجيات المختلفة في أوقات الأزمات، فالقائد الإبتكاري يمتلك القدرة على

التفكير خارج الصـندوق، وتطوير حلول جديدة لمعالجة المشـكلات المسـتحدثة، وهذا بلا شـك يساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية على مواجهة مختلف أنواع الأزمات.

وفي ضـــوء ذلك تســـتلزم عملية إدارة الأزمات توفير مجموعة من المتطلبات، وفي مقدمتها التخطيط المسبق والتواصل الفعال والقدرة على إتخاذ القرارات السريعة، فهذه المتطلبات تتكامل وتتفاعل مع عملية وضـع الإسـتراتيجيات الإبتكارية التي تعزز من كفاءة القادة لمواجهة مختلف أنواع التحديات.

وهنا لابد من الإشـــارة إلى دور وزارة الداخلية العراقية التي تظهر إمكانية كبيرة لتطبيق هذه المبادئ، من خلال مبادراتها المختلفة كما في تفعيل نشـــاطات المركز الوطني لإدارة الأزمات، والذي يعكس إستجابتها السريعة للتحديات الأمنية.

وإسـتناداً لما تقدم سـنتناول هذا المطلب في فرعين، نخصـص الفرع الأول للحديث عن مراحل إدارة الأزمات وأهمية التخطيط الإســـتباقي، وفي الفرع الثاني نتكلم عن التحديات التي تواجه القادة أثناء إدارة الأزمات، وذلك على النحو الأتي:

الفرع الأول: مراحل إدارة الأزمات وأهمية التخطيط الإستباقي

وردت تعريفات عدة لإدارة الأزمات، ومن هذه التعريفات بأنها "الأنشطه أو التدابير المصممة لأنهاء أزمة ما او لمنعها من التطور إلى أزمات أخرى، مع تقليل أثارها" (Al-Khrabsheh, 2018, p. 3)، و"بأنها تعني بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والإستفادة من إيجابياتها فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث أثارها في كافة المجالات" (عليوة، ١٩٩٧ ، صفحة ١٧) ، وبأنها " المحافظة على أصول وممتلكات المنظمة وعلى قدرتها على تحقيق الإيرادات

وكذلك المحافظة على الأفراد والعاملين بها ضد المخاطر المختلفة" (جاد الله، ٢٠١٠، صفحة ١٧)، كما عرفت بإعتبارها "إتخاذ إجراءات طارئة تحت ضغوط متنوعة ومتعددة وتوتر داخلي لحل مشكلات سببتها الأزمة نفسياً إما بفعل أو تصدير جانب آخر وإما بتراكم آثار وسلبيات البيروقراطية والإهمال مروراً بعواقب الأزمة أو خسائر الكوارث" (محمود، ١٩٩٨، صفحة ٣). وإستناداً لهذه التعاريف يمكن تحديد مراحل إدارة الأزمات، والتي تتطلب كلا منها إستراتيجيات فعالة وقيادة مبتكرة لضمان نجاحها، في مواجهة مختلف أنواع الأزمات. ويمكن تحديد هذه المراحل على الشكل الأتي (الحملاوى، ١٩٩٥، الصفحات ٤٧-٥٠):

١- التخطيط المسبق: وتعتبر هذه المرحلة هي الأساس الحقيقي لنجاح اي خطة توضع لمواجهة أزمة معينة، إذ يضمن التخطيط المسبق تحليل مختلف أنواع المخاطر التي يحتمل وقوعها، فضلاً عن توقع الأزمات التي يمكن ان تواجه المجتمع، او التي تواجه المؤسسة الأمنية، وفي هذا السياق ينبغي على القائد الإبتكاري وضع خطط طوارئ فعالة بالإستناد إلى البيانات وعلى المعلومات والتحليلات المتحصلة من الوضع العام، فالتخطيط الجيد يمكن ان يساهم في دعم المؤسسات الأمنية للإستجابة السريعة والفعالة لمواجهة الأزمات، بالإضافة إلى انه يساعد المتخصصين لإستيعاب أدوارهم وتحديد مسؤولياتهم وتطبيق خططهم عند حدوث مختلف أنواع الأزمات (Hunter، ٢٠١٦، الصفحات ٨-٩).

٢- الإستجابة الأولية: ان من أهم متطلبات مواجهة الأزمات هي الإستعداد لوضع خطة فورية للإستجابة العاجلة لهذه الأزمات، وذلك في سبيل منع تفاقمها او إنتشارها بشكل يصعب معه مواجهتها او تطويقها او القضاء عليها. فعند وقوع الأزمة ينبغي إتخاذ قرارات سريعة وحاسمة، مستندة إلى مخططات مسبقاً وإلى معلومات تم الحصول عليها من الوضع العام، فالقائد

الإبتكاري ينبغي ان يكون له القدرة على تقييم الوضع بسرعة وفاعلية، وتحليل البيانات المقدمة له، ثم في ضوء ذلك يقوم بالإستجابة بشكل سريع وفعال لتقليل الأضرار إلى أبعد حد ممكن، وهنا يأتي دور القيادة الإبتكارية من خلال إستخدام او إبتكار الحلول غير التقليدية التي تكون اكثر فاعلية في مختلف أنواع السياقات.

٣- الإحتواء: تتضمن هذه المرحلة إتخاذ إجراءات معينة للحد من التأثيرات المتصاعدة للأزمة، إذ تتطلب عملية الإحتواء وضع إستراتيجيات فعالة للتعامل مع الوضع القائم، وهذا يتطلب من القائد الإبتكاري ان يتمتع بالمرونة والقدرة على وضع الخطط وتعديلها حسب الحاجة، إذ ما برزت مشكلات غير متوقعة، يكون القائد له القدرة على تعديل الخطط حسب ما تتطلبه الظروف المستجدة في إدارة الأزمات، كما ينبغي ان تتوافر هناك قنوات تواصل فعالة وواضحة لضمان وصول الأوامر والمعلومات إلى القيادات التنفيذية، في سبيل مواجهة المستجدات في عملية إدارة الأزمات.

٤- التعافي: بعد ان تنتهي مرحلة إحتواء الأزمة، تأتي المرحلة الأخرى وهي مرحلة التعافي، وهنا ينبغي على القادة التركيز على إستعادة الوضع الطبيعي لقدراتها، في سبيل الإستعداد لاي إنتكاسة، والإستعداد لاي أزمة أخرى، وإلا فان اي أزمة تحدث بشكل فجائي يعني إنهيار الأوضاع إذا لم تتوفر لدى المؤسسات الأمنية القدرة على إستعادة إمكانياتها في مواجهة الأزمات الاخرى، هذا فضلاً عن تقديم الدعم لأعضاء ومنتسبي الجهات الأمنية، بالإضافة الى العمل على تحقيق التعافي ومعالجة الأضرار التي حدثت للمواطنين في سبيل كسب الثقة وزيادة تعاونهم، إذ هنا تبرز دور القيادة الإبتكارية في تحسين الأداء وتطوير الإستراتيجيات في سبيل منع اي إنتكاسة او اي أزمة مستقبلية.

٥- التقييم والتعلم: هذه المرحلة هي مرحلة ضرورية، وتستهدف عملية تحسين الأداء المستقبلي في مواجهة الأزمات، اذ ينبغي على القائد الإبتكاري إجراء تقييم شامل لكل عمليات الإستجابة للأزمات وكيفية التخطيط لها ومدى نجاحها عند التنفيذ، فهنا يمكن تحديد النقاط السلبية والنقاط الإيجابية، وبالتالي معالجة السلبيات التي وقعت وتطوير الايجابيات التي نجحت.

وفي إطار مسعى وزارة الداخلية العراقية لتحسين عملية إدارة الأزمات وتطبيق المراحل المختلفة لها، نجد ان معالي وزير الداخلية ركز على تطوير دور المركز الوطني لإدارة الأزمات، من خلال إجتماعاته المكثفه معهم، فضلاً عن حضوره للإجتماعات مع بعثة حلف الناتو وتقديم الشكر لهم على الجهود التي بذلت من جانبهم لتطوير قدرات المنتسبين في هذا المركز في نطاق مواجهة الأزمات والكوارث، كما اكد معالي الوزير على أهمية المحافظة على أرواح المواطنين وممتلكاتهم وشدد على ضرورة تطوير كل الامكانيات في سبيل سرعة الإستجابة للأزمات، فضلاً عن دعوته إلى إجراء تنسيق كامل ومشترك بين جميع المحافظات وبين المركز في سبيل دعم عملية إدارة الأزمات، واكد دعم الوزارة لجميع المؤسسات التي تعنى بعملية مواجهة الأزمات مشدداً على أهمية الإستفادة من التجارب السابقة في مواجهة الأزمات (https://ina.iq/ar/security، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٥).

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه القادة أثناء إدارة الأزمات

تواجه المؤسسات الأمنية عموماً وقياداتها تحديات كبيرة أثناء عملية مواجهة الأزمات، فعلى سبيل المثال واجهت وزارة الداخلية العراقية وما زالت تواجه أثناء تنفيذ واجباتها العديد من التحديات أثناء إدارة الأزمات، وهذه التحديات تستلزم وضع إستراتيجيات قيادية غير تقليدية،

مبتكرة لضمان الإستجابة الفعالة لمختلف أنواع الأزمات (حسين، ٢٠٢٤، الصفحات ٣٩٣٥-٣٩٥٢).

وسنتكلم عن هذه التحديات من خلال التركيز على الأنشطه والنماذج التي تعتمدها وزارة الداخلية في هذا الشأن:

١- عدم اليقين والتغير السريع: ان مواجهة الأزمات بمختلف أنواعها الطبيعية منها والأمنية، تستلزم إستجابة سريعة من وزارة الداخلية، اذ ينبغي على المؤسسات التابعة للوزارة وعلى قادتها التكيف مع مختلف أنواع الظروف المتغيرة، مثل التهديدات الإرهابية او الأزمات الأمنية بمختلف أنواعها، وهذا يستلزم التفكير بطرق جديدة لوضع خطط لتنفيذ العمليات الأمنية الناجعة (محمود ع.، ٢٠١٢، صفحة ٦١٥).

٢- تعدد أصحاب المصلحة: ان وزارة الداخلية العراقية تتعامل مع مجموعة كبيرة من المستفيدين من خدماتها الأمنية، فضلاً عن الأعضاء التابعين لها، بما في ذلك القوات الأمنية وكذلك المواطنين، وهنا ينبغي على القادة في الوزارة إمتلاك القدرة على التواصل بفعالية مع مختلف هذه الأطراف، وهذا يتطلب بلا شك وضع إستراتيجيات لتحديد الأهداف ورسم الخطط الأمنية، وبالتالي تعزيز الثقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية في سبيل تحقيق أقصى فائدة ممكنة من تطبيق الإستراتيجيات لمواجهة مختلف أنواع الأزمات.

٣- تحديد الأولويات في أوقات الأزمات: تحتاج الوزارة إلى ان تحدد أولوياتها بشكل سريع، فينبغي على القادة إتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة وسريعة في نفس الوقت، تتعلق بتوفير الموارد وتوزيعها، وبالتالي مواجهة الأزمة بشكل أكثر إمكانية كما في تعزيز الأمن في مختلف أنواع

المناطق التي تتعرض اكثر من المناطق الأخرى للتهديدات وللأزمات، وهذا يتطلب بلا شـــك تقييماً مستمراً لمختلف أنواع الأوضاع، والإستعداد لكل السنيوراهات المحتملة.

٤- إدارة الموارد بشـــكل فعال: ينبغي على وزارة الداخلية ان تمتلك القدرة على إدارة الموارد في أوقات الأزمات، وهذا يستلزم وضع خطط دقيقة لضمان أفضل إستخدام لهذه الموارد، وبشكل فعال لاسـيما في إدارة الأزمات، كما في تخصـيص قوات إضـافية لمواجهة التحديات الأمنية الإستثنائية، او توفير المتطلبات لسد النقص في إحتياجات المؤسسات المعنية.

٥- بناء الثقة: خلال أوقات الأزمات تبرز واقعة مهمة، وهي إختبار العلاقة ما بين مؤسـسـات وزارة الداخلية من جهة، وما بين المواطنين من جهة أخرى، لذلك تبرز أهمية عمل القادة على تعزيز هذه الثقة وعلى بنائها، من خلال الشفافية ونشر المعلومات بشكل مستمر ودقيق حول الإجراءات الأمنية المتخذة، وإستمرار التفاعل مع الجمهور لاسيما في نطاق مواجهة أساليب الحرب النفسيه وتكذيب الإشاعات بالأساليب العلمية، لمنع اي إهتزاز للثقة ما بين المواطن وما بين رجل الأمن (عطوان، ٢٠١١، الصفحات ١-٢).

٦- المرونة في التفكير: تستلزم عملية إدارة الأزمات ان يتحلى القائد الإبتكاري بالقدرة والمرونه بالتفكير لمواجهة التغيرات الطارئة، وعدم التقيد او الإلتزام بشكل حرفي بالأساليب التقليدية التي قد تعرقل عملية مواجهة المستحدثات من الأزمات، وهنا ينبغي على وزارة الداخلية ان تضع بيد القادة الأمنيين كل الأســاليب والســلطات التي تؤهلهم وتمكنهم من إتباع أســاليب غير تقليدية لمواجهة الأزمات، على ان تكون في حدود القانون لاسيما إستخدام التكنولوجيا لتعزيز الخطط والعمليات الأمنية وتحسين الإستجابة لكل أنواع الأزمات.

٧- الضـــغط النفســـي والعاطفي: أثناء الأزمات لاســـيما الأزمات غير التقليدية والأزمات الإستثنائية، نجد ان الفرق الأمنية وعناصرها تواجه ضغوطاً كبيرة، وهذا يستلزم من القادة تقديم الدعم النفسي وتعزيز الروح المعنوية لدى منتسبي هذه الفرق، كما ينبغي على القادة في الوزارة ان يكونوا على مقربة من فرقهم لتوفير بيئة عمل إيجابية لهم، وتوفير كل أنواع الدعم المادي والمعنوي لهم.

٨- إدارة التواصل الداخلي والخارجي اثناء الأزمات: تتولى وزارة الداخلية دوراً مهماً في تحسين التواصل مع مختلف الأطراف، ومن هذه الأطراف الإعلام والمواطنين، اذ ينبغي ان يكون هناك قادة متخصـــصـــين في التعامل مع هذه الأطراف، من خلال تقديم المعلومات الدقيقة والشـفافة لهم، وتعزيز الثقة بين هذه الأطراف لتبديد كل أنواع محاولات التأثير على هذه العلاقة بين الأطراف المعنية بمواجهة الأزمات (جاسم، ٢٠١٠، صفحة ٣).

٩- تطوير إستراتيجيات تعافي فعالة: بعد ان تنتهي مرحلة مواجهة الأزمة، ينبغي ان تكون لدى الوزارة الخطط الناجعة في ســـبيل التعافي من العمليات لاســـيما إســـتعادة القدرة على مواجهة الأزمة، فمن الممكن ان تحدث أزمة او إنتكاسة تستلزم إستعداداً من المؤسسات الأمنية، وهنا يأتي دور وزارة الداخلية في إســتعادة قدراتها بشــكل ســريع، وتعزيز دورها ليس فقط من خلال إستعادة الوضع الطبيعي لها، وإنما تطوير قدراتها بشكل اكثر ، بالإستفادة من الأزمات السابقة التي حدثت والتجارب والدروس، لتطوير إســتراتيجيات جديدة في هذا الشــأن (محمد، ٢٠٠٨، صفحة ١٤).

١٠-تحديات التعاون: تحتاج وزارة الداخلية الى إجراء تعاون بين مختلف الأطراف، الداخلية منها والخارجية، فمن خلال ذلك يتمكن القادة من تعزيز ثقافة العمل الجماعي وتبادل المعرفة والخبرات في سبيل ضمان توفير قدرة وإمكانيات إيجابية لتعزيز الإستجابة الفعالة للأزمات.

١١-تواجه الدول والمنظمات على المستوى الدولي تحديات ذات طبيعة معقدة عند مواجهتها للجرائم المنظمة العابرة للحدود، إذ تتعقد صور هذه الجرائم وأساليب إرتكابها، ويبدو ان التنصل من القوانين والمحاسبة يصبح اكثر واوسع فيها بالنسبة الى هذا المستوى، لاسيما مع ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية من جهة والمؤسسات الدولية من جهة اخرى، وهذا يتطلب تكثيف الجهود من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية لتبادل المعلومات ولتسليم المجرمين، وغيرها من اوجه التعاون الاخرى التي تكفل تحقيق اقصى مكافحة ممكنة للجريمة المنظمة العابرة للحدود. إذ تستغل المنظمات الاجرامية الفجوات القانونية والسياسية في بعض الدول، وهذا يسهل ارتكابها لانشطتها الاجرامية، فضلا عن استغلالها للتكنولوجيا الحديثة في ارتكاب جرائمها، وهذا يتطلب زيادة الوعي المجتمعي وتنمية القدرات لدى المؤسسات المحلية والدولية على حد سواء (العادلي، ٢٠٠٤، صفحة ٦٠).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان وزارة الداخلية العراقية بادرت إلى وضع أفكار مبتكرة، وعززت من دور المؤسسات المعنية، كما في تعزيز دور المركز الوطني لإدارة الأزمات، من خلال تطوير إمكانياته التقليدية منها والتكنلوجية، لتعزيز كفاءته في الإستجابة للأزمات، فضلاً عن تنظيم الوزارة لمختلف أنواع الدورات التدريبية والمؤتمرات المعنية بتبادل الخبرات وورش العمل لمناقشة التحديات الأمنية المتعلقة بإدارة الأزمات، مما يعكس إهتمامها بوضع إستراتيجيات مبتكرة لمواجهة كل انواع الأزمات.

المبحث الثاني: تأثير الذكاء الإصطناعي في إتخاذ القرارات السريعة وتعزيز الأمن المجتمعي

شـهد العالم وما زال يشـهد تطورات متسـارعة في المجال الرقمي، ويبرز هنا دور هذا التطور المتسارع في نطاق مواجهة الأزمات وإتخاذ القرارات السريعة لتعزيز الأمن المجتمعي، لا سيما في مجال الذكاء الإصـطناعي وتطبيقاته المختلفة بإعتباره من أهم الأدوات التي تملك القدرة على إحداث التغييرات الجذرية، في مختلف طرق وأساليب تعزيز الأمن المجتمعي، خصوصاً وان الذكاء الإصطناعي يمتلك القدرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات وبسرعة كبيرة ودقة فائقة، مما يؤهل المتخصصين لإتخاذ قرارات سريعة في نطاق تعزيز الأمن المجتمعي (دحماني، ٢٠٢٣، الصفحات ٥٩٧-٦٠٨).

ونجد هنا دور وزارة الداخلية العراقية وسعيها المستمر لتطوير قدراتها الأمنية، فهي تعرف مدى أهمية الإستفادة من تقنيات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي، لاسيما من خلال دمج هذه التقنيات مع إمكانيات وقدرات قادتها الأمنيين في عملياتها لتعزيز قدرتها على مكافحة الجريمة وتحسين الأمن المجتمعي.

وفي ضوء ما تقدم سنتحدث عن هذا المبحث في مطلبين، نخصص المطلب الأول للكلام عن تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إدارة الأزمات، وفي المطلب الثاني نتحدث عن تعزيز الأمن المجتمعي من خلال الإبتكار، وذلك على الشكل الأتي:

المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إدارة الأزمات

ما زال العالم يشهد تطورات كبيرة في مجال الذكاء الإصطناعي وتقنياته وتطبيقاته العديدة، وهذا يفتح بلا أدنى شك أفاقاً واسعة لمختلف القطاعات في سبيل تحسين الأداء فيها. وتعتبر عملية إدارة الأزمات في مقدمة هذه القطاعات، إذ يستطيع الذكاء الإصطناعي ان يمارس دوراً

كبيراً في تحسين عمليات الإستجابة للأزمات، وتقليل الأضرار التي يمكن ان تنجم عنها، وذلك من خلال قدرته على تحليل البيانات الكبيرة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، وأتمتة العمليات وإتخاذ القرارات السريعة.

وهنا يبرز دور وزارة الداخلية العراقية بإعتبارها الجهة المسؤولة عن حماية الأمن والمواطن، إذ يبدو دورها لتعزيز الإستفادة من تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إدارة الأزمات، فقد إستخدمت الوزارة الذكاء الإصطناعي في تحليل بيانات كاميرات المراقبة لتحديد الأشخاص والأنشطه المشبوهة، والإستجابة بشكل سريع لمختلف أنواع التهديدات الأمنية. بالإضافة إلى إستخدام هذه التقنيات في إدارة حركة المرور، سواء في الظروف الإعتيادية او في حالات الطوارئ لتوجيه سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء إلى مواقع الحوادث باسرع وقت ممكن، في سبيل الإستجابة السريعة وتقليص الأضرار التي يمكن ان تنجم عن هذه الحوادث.

وإستناداً لما تقدم سنتناول هذا المطلب في فرعين، نتحدث في الفرع الأول عن أدوات الذكاء الإصطناعي في تحليل البيانات وإتخاذ القرارات، بينما نخصص الفرع الثاني للحديث عن دراسات حالة على إستخدام الذكاء الإصطناعي في الأزمات السابقة، وذلك على الشكل الأتي:

الفرع الأول: أدوات الذكاء الإصطناعي في تحليل البيانات وإتخاذ القرارات

تتولى وزارة الداخلية العراقية وظائف عدة ومتنوعة، وهي في هذا الشأن نجدها تعتمد على مجموعة عديدة من تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي في سبيل اداء هذه الوظائف المختلفة، ويبرز دور الوزارة في إستخدام أدوات الذكاء الإصطناعي من خلال قدرته على تحليل البيانات وإتخاذ القرارات، والهدف من ذلك هو تعزيز الأمن وتحسين اداء مختلف الوظائف التي تمارسها الوزارة، إذ تؤدي هذه الأدوات دوراً في مساعدة ومعالجة كميات كبيرة من البيانات والمعلومات

بسـرعة ودقة، وهذا بلا شـك يمكن الوزارة من الإسـتجابة بفعالية وقدرة للتحديات الأمنية. وفي ضوء ذلك يمكن ان نحدد هذه الأدوات على الشكل الأتي:

١- تحليل البيانات الضـخمة Big Data Analytics: يمكن ان نعرف البيانات الضـخمة بأنها "كميات هائلة من البيانات التي تتولد بسرعة عالية ومن مصـادر متنوعة، مثل وسـائل التواصـل الإجتماعي وأجهزة انترنت الاشـياء والمعاملات التجارية" ، فضـلاً عن ذلك فان عملية تحليل البيانات أيضـاً يمكن تعريفها بانها "عملية دراسـة هذه البيانات الكبيرة لإسـتخلاص رؤى ومعلومات تساعد في إتخاذ القرارات وتحسين العمليات" (عبد الكريم، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٦). وفي ضـوء ذلك نجد ان هذه الأدوات يمكن إسـتخدامها لتحليل كميات كبيرة من المعلومات والبيانات المتنوعة، مثل البيانات المتعلقة بالجريمة وتقارير الحوادث ومعلومات المرور وغيرها، فضـلاً عن أنها تسـاعد في تحديد الأنماط والإتجاهات التي قد تكون مبهمة او غير واضـحة إذا ما طبقنا وسـائل التحليل التقليدي، وبالتالي فانه في هذه الحالة تمتلك الوزارة القدرة على إتخاذ قرارات صائبة بشان مواجهة كل أنواع التهديدات الأمنية، وكذلك من خلال تعزيز الموارد وتحديد المنـاطق التي تحتـاج إلى خطط معينـة لتعزيز الأمن المجتمعي. من جـانـب أخر تركز الإسـتراتيجية الوطنية للذكاء الإصـطناعي في العراق على تعزيز الأمن المجتمعي وذلك من خلال إستخدام كل أنواع ووسائل وتطبيقات وأدوات الذكاء الإصطناعي، إذ تمارس وزارة الداخلية دوراً أسـاسـياً في تطبيق هذه الإسـتراتيجية، وتسـاهم في تحليل البيانات وتحسـين القدرة على الإسـتجابة الأمنية لمختلف التطورات والمخاطر، فمن خلال تقنيات الذكاء الإصـطناعي يمكن للوزارة ومؤسـساتها الأمنية، التنبؤ بالتهديدات الأمنية وكشـف أنماط الجريمة، وهذا يعزز قدرتها على مواجهة هذه التهديدات والجرائم لحماية المواطنين، كما تساهم الحكومة في ضمان إستخدام

التكنولوجيا بشكل مسؤول، وهذا بلا شك يعزز الثقة بين المجتمع والسلطات لقدرتها على تحقيق وحماية الأمن المجتمعي (https://arabic.ai.gov.iq/h، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٦).

٢- التعلم الالي Machine Learning: وردت تعريفات عدة للتعلم الألي، ومن هذه التعريفات بأنه "أحد أنواع الذكاء الإصطناعي الذي يسمح للتطبيقات البرمجية بان تصبح أكثر دقة في تنبؤ النتائج دون الحاجة إلى برمجتها بشكل صريح، فيمكننا بناء آلات لمعالجة البيانات والتعلم تلقائياً دون إشراف مستمر، فهو إسلوب تحليلي يتعلق بالذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا لتعلم معايير الإنتظام والحكم من البيانات والتنبؤ بالحكم على أشياء مجهولة مبنية عليها" (جراح، ٢٠١٩، صفحة ٤٥)، ومن خلال هذا التعريف يمكن ان نستنتج ان إستخدام هذه التقنية يمكن ان يحقق نتائج فعالة لاسيما في نطاق إستخدامها لتدريب النماذج على التعرف على الأنماط في البيانات، إذ يمكن إستخدام هذه التقنية في اعمال التنبؤ بحدوث الجريمة وتحديد المشتبه بهم، فضلاً عن تحسين كفاءة وقدرة المؤسسات الأمنية أثناء القيام بعملياتها الأمنية المختلفة، كذلك تساعد في تطوير أنظمة الإنذار المبكر في سبيل الكشف عن التهديدات الأمنية المحتملة.

٣- معالجة اللغة الطبيعية Natural Language Processing – NLP: تعرف تقنية معالجة اللغات الطبيعية بتعريفات عدة، ومن أهم هذه التعريفات بأنها "أحد أهم فروع الذكاء الإصطناعي وأكبر مجالاته. فهو مجال يربط بين العديد من العلوم كعلم النفس والرياضيات واللسانيات وعلم الحاسوب. وهو علم يجمع بين النظرية والتطبيقية ويمكن الإستفادة من تطبيقاته في دراسة ونمذجة أسلوب إكتساب البشر للمهارات. وتتعدد إستخدامات وتقنيات معالجة اللغات من خلال تطبيقات الذكاء الإصطناعي كالتعرف الآلي على الكلام، والترجمة الآلية الفورية" (البادي و العبيدي، ٢٠٢٣، صفحة ٣٣٥)، ومن خلال هذا التعريف يتبين إمكانية إستخدام

هذه التقنية في تحليل النصـــوص وفهم اللغة البشـــرية، إذ أنها تســـاعد في تحليل كل أنواع النصوص، كما في تحليل النصوص التي ترد في وسائل التواصل الإجتماعي في سبيل الكشف عن المشـاعر العامة، وبالتالي تحديد التهديدات المحتملة، بالإضـافة إلى إمكانية إسـتخدامها لتحسـين وتعزيز التواصـل والثقة بين مؤسـسـات وزارة الداخلية من جهة، والمواطنين من جهة اخرى، وتطوير أنظمة الإستجابة الآلية للاسئلة والإستفسارات.

٤- الرؤية الحاسـوبية Computer Vision: وتسـتخدم هذه التقنية لتحليل كل أنواع الصـور، وكذلك مقاطع الفيديو، إذ تسـاهم في التعرف على الوجوه وتحديد أنواع المركبات والكشـف عن الأجسام التي تثير الشبهات في الأماكن الخاصـة والعامة، إذ تمكن المؤسسات الأمنية في هذه الحالة من تحسـين المراقبة الأمنية والإسـتجابة السـريعة للحوادث (العاني و الخزرجي، ٢٠٢٥، صفحة ٣٠).

٥- تحليل الشبكات الإجتماعية Social Network Analysis: يمكن تعريف تحليل الشبكات الإجتماعية بانه "أسـلوب تحليل مسـتحدث يسـتهدف فحص الأبنية الإجتماعية المعقدة، والتي تسـمح بالقيام بتطبيقات واسـعة تشـتمل كثيراً من الرسـوم البيانية. وتسـتخدم التقنيات الحسـابية للوصول إلى مؤشرات تحدد خصائص النشاط الشبكي والأدوار الإجتماعية والمشاركات وغيرها. ويكمن الغرض الأســاســي لتحليل الشــبكة الإجتماعية في الكشــف عن أنواع الروابط بين المســتخدمين، وتحديد المنافع والقيود، وفهم البناء الشــبكي، بالإضــافة إلى التركيز على خصـائصـهم ومميزات الشـبكة" (العريشـي و الدوسـري، ٢٠١٥، صـفحة ٣١). ومن خلال هذا التعريف يمكن إســتنتاج ان هذه التقنيات بالإمكان إســتخدامها لرســم خرائط للعلاقات ما بين الأفراد من جهة، والجماعات من جهة أخرى، كما تســاعد في تحديد الشــبكات والمنظمات

الإجرامية او الإرهابية، مما يمكن الوزارة او المؤسسات الأمنية من تحديدهم وبالتالي إستهداف نشاطاتهم من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة بشكل أكثر فعالية.

٦- أنظمة دعم القرار Decision Support Systems – DSS: بالإمكان تعريف أنظمة دعم القرار بأنها "أنظمة معلومات تفاعلية مستندة إلى الحاسوب تساعد مستويات الإدارة وصانعي القرار على إستخدام البيانات والمعلومات لحل المشاكل، سواء كانت مهيكلة أو غير مهيكلة، وإتخاذ أنواع القرارات" (Tripathi , (2011), pp. 112-117) ومن خلال هذا التعريف يمكن ان نقول بان هذه الأنظمة تجمع بين مختلف تطبيقات وأدوات وتقنيات الذكاء الإصطناعي في سبيل تقديم توصيات لصناع القرار، مما يساهم في تقييم المخاطر وإتخاذ القرارات بشان كيفية الإستجابة للأزمات بإفضل شكل ممكن، وهذا يمكن المؤسسات الأمنية من إتخاذ القرارات السريعة والصائبة في المواقف الإستثنائية التي تحمل في طياتها تهديدات أمنية خطيرة.

وإستناداً لما تقدم فان وزارة الداخلية العراقية تستعين بهذه الأدوات وبمجموعة متنوعة من التطبيقات العملية، ومن أهمها ما يأتي:

١- مكافحة الإرهاب وذلك من خلال قدرتها على تطبيق برامج تحليل البيانات لتحديد الخلايا الإرهابية المحتملة، ومواجهتها والقضاء عليها قبل ممارستهم لنشاطاتهم الإجرامية.

٢- مكافحة الجريمة من خلال التنبؤ بأنواع الجرائم وبالمجرمين، وتوزيع الموارد الأمنية ووضع الخطط لمواجهتها بشكل فعال.

٣- إدارة حركة المرور من خلال إستهداف تحسين تدفق الحركة المرورية، وتقليل الإدحامات، وكذلك مواجهة ومعالجة حالات الحوادث المرورية.

٤- حماية الحدود من خلال الكشف عن عمليات التهريب او التسلل غير القانوني، او كل ما يتعلق بأعمال تجاوز الحدود.

٥- خدمة المواطنين من خلال تحسين جودة الخدمات الأمنية المقدمة لهم، لاسيما من خلال عمليات الأتمتة، كما في إصدار الجوازات او الهويات او ما شابه ذلك.

وقد حققت وزارة الداخلية العراقية من خلال إستخدامها لهذه التقنيات نتائج كبيرة، لاسيما من خلال إستخدام ما يعرف بأنظمة التعرف على الوجه في نطاق المطارات ونقاط التفتيش الحدودية، والتي أدت إلى تعزيز الأمن المجتمعي بشكل كبير (العاني و الخزرجي، ٢٠٢٥، صفحة ٣٠)، كما ساهمت في تطوير تطبيقات الهاتف المحمول التي يمكن ان تسمح للمواطنين بالإبلاغ عن الجرائم والحوادث، بالإضافة إلى إستخدام تحليلات البيانات لتحسين عملية توزيع الفرق الأمنية في المناطق، سواء في الظروف العادية او في الظروف الإستثنائية، وإطلاق حملات توعوية تستهدف مكافحة الجريمة بكل أنواعها، وفي مقدمتها الجرائم الألكترونية.

هذا ومن الجدير بالذكر ان وزارة الداخلية العراقية قد بدأت بالفعل في تطبيق وإستكشاف كل أنواع تطبيقات الذكاء الإصطناعي، في مختلف أنواع المجالات، وفي مقدمتها ما طبقته في نطاق إدارة الحشود خلال موسم الزيارات الدينية، وذلك عند عملية مراقبة وتعزيز الأمن في زيارة عاشوراء وأربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)، ومع ذلك فان هناك إمكانات كبيرة لتوسيع نطاق إستخدام هذه التطبيقات يمكن ان تساعد بشكل كبير في إدارة الأزمات وتحقيق الأمن المجتمعي.

الفرع الثاني: دراسات حالة على إستخدام الذكاء الإصطناعي في الأزمات السابقة

يمكن ان نطرح بعض الأزمات السابقة، والتي أُستخدمت فيها تطبيقات الذكاء الإصطناعي لمواجهة هذه الأزمات، وللتعامل معها في نطاق إتخاذ قرارات سريعة في سبيل تعزيز الأمن المجتمعي، إذ سنورد بعض هذه الإستخدامات من جانب الذكاء الإصطناعي في إدارة الأزمات المذكورة، وعلى الشكل الأتي:

١- التنبؤ بالأزمات وتقييم المخاطر إذ تستخدم تقنيات الذكاء الإصطناعي في سبيل معالجة اللغات المختلفة والتعامل معها، كذلك يمكن إستخدام تعلم أجهزة الحاسوب على نماذج البيانات الضخمة في سبيل التعرف على الأنماط المختلفة والمرتبطة بالأزمات، وهذا يساعد في تقديم التوضيحات والتفسيرات المناسبة، فضلاً عن إمتلاك القدرة على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، مما يؤدي إلى إمكانية التعامل معها، ويساهم في تقليل الأثار الإقتصادية والإجتماعية الضارة التي يمكن ان تصيب المجتمع بسبب هذه الأزمات. ورغم ذلك تختلف تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي وفقاً لنوع الأزمة التي يتم التعامل معها او التنبؤ بها، وللحد من العوامل المسببة لحدوث الأزمات وزيادة كفاءة الإستجابة لها، ينبغي إختيار التقنية او التطبيق المناسب في هذا الشان (F. Lin , D. Liang , & S. J Chiu , 2008 , p. 147)، كذلك يمكن إستخدام هذه التطبيقات والتقنيات بالنسبة للبيانات المتعلقة بالطقس عموماً، وتنظيم حركة المرور ومراقبة وسائل التواصل الإجتماعي، وتحليل التقارير الإخبارية، وكل ذلك يصب في تحديد الأنماط والإتجاهات التي يمكن ان تحدد ماهية الأزمة، ووقت الأزمة، وطريقة التعامل معها إلى حد بعيد.

٢- تحسين الإستجابة للطوارئ في مرحلة وقوع الأزمة لاسيما بشكل طارئ، إذ ينبغي ان تعمل المؤسسات المتخصصة على تحسين الإستجابة لهذه الطوارئ بشكل فعال، إذ ان هذه المرحلة تشكل جزيئة خطيرة من عملية نهوض الأزمة، وتستدعي إستجابة سريعة وفعالة لها، لذلك ينبغي التعامل معها بمنتهى الكفاءة والفاعلية لضمان مواجهتها بأفضل الطرق، وضمان تحقيق أفضل النتائج، والمحافظة على المكتسبات وتقليل الخسائر إلى أبعد حد، وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، في أقرب وقت ممكن (الجبوري، العبيدي، و الربيعي، ٢٠١١، الصفحات ٨١-٩١)، إذ يمكن تحقيق ذلك بالإعتماد على تحليل بيانات كاميرات المراقبة مثلاً في سبيل تحديد الأنشطة والفعاليات المشبوهة، والتي تثير الشبهات والإستجابة السريعة لمختلف أنواع التهديدات الأمنية. كذلك يمكن إستخدامها في تنظيم إدارة حركة المرور، وذلك في أثناء حالات الطوارئ لتوجيه سيارات الإسعاف والإطفاء إلى أماكن الحوادث بأسرع وقت ممكن، وبأكبر كفاءة ممكنة، إذ يعد إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي التي تعتمد على معالجة البيانات لحظياً، من أهم الأدوات الجيومكانية، هذا فضلاً عن تفعيل دور وسائل التواصل الإجتماعي ووسائل التواصل الطارئة لتزويد المستجيبين بصورة أكثر وضوحاً للحالات الطارئة.

٣- تحسين عمليات الإنقاذ والإغاثة من خلال تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي التي تساهم في التنبؤ بالكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات وغيرها، وهذا بطبيعة الحال يساعد السلطات المختصة في عمليات الإستعداد لمواجهة هذه الكوارث والعمل على تخفيف أثارها الضارة (مانع، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٧)، كذلك يمكن تعزيز عمليات الإنقاذ والإغاثة الناجمة عن هذه الكوارث من خلال إستخدام عمليات تحليل البيانات الضخمة بسرعة ودقة، والتي تساهم في توفير الوسائل الضرورية لإتخاذ القرارات السريعة والناجعة. من جانب

أخر يمكن لهذه التطبيقات ان تحدد المخاطر الأمنية المرتبطة بالأزمات كما في التنبؤ بالتهديدات الإرهابية في سبيل تعزيز القدرة على الإستجابة السريعة والفعالة لها، كذلك تساعد هذه التقنيات في تنسيق جهود الجهات المختصة المعنية، وهذا يسهم بلا شك في تحسين الأمن المجتمعي وحماية المواطنين أثناء الأزمات، إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال عمليات تحليل البيانات المتعلقة بالمناطق المتضررة، وتحديد الإحتياجات الضرورية للسكان المتضررين، فضلاً عن إمكانية إستخدام الروبوتات العاملة بالذكاء الإصطناعي في عمليات البحث والإنقاذ في المناطق الخطرة التي يصعب على الإنسان الوصول اليها، او ترتفع نسبة مخاطرة الوصول اليها من قبل الافراد.

٤- مكافحة الأخبار المزيفة من خلال تطبيقات الذكاء الإصطناعي، والتي تساهم بشكل كبير في مواجهة وكشف الأخبار المزيفة والقضاء على الإشاعات التي تهدد النظام العام، وتؤثر بشكل سلبي على الأمن المجتمعي، ومن بين أهم هذه التطبيقات التي يمكن اللجوء اليها في هذا الأمر تطبيقات "لو جيكلي" و"فول فاكت" ، والتي تعتبر من أحدث التطبيقات في هذا المجال، إذ تم تطويرها للكشف عن المحتوى الحقيقي للأخبار بالإعتماد على الصوت وعلى الصورة وعلى الكلمات وما شابه ذلك من الامور الأخرى، إذ تتمتع هذه التطبيقات بقدرة عالية على كشف الأخبار الزائفة وبالتالي توفر قدرة وقاعدة لأصحاب القرار لتحديد طريقة التعامل مع الأخبار المزيفة ومع الإشاعات المغرضة. ورغم ذلك توجد تطبيقات أخرى في هذا المجال لكنها أقل فاعلية بسبب إعتماد التطبيقين أعلاه على خوارزميات مضادة تهدف إلى كشف الكلمات الحقيقية في الأخبار وكشف الصور والفيديوهات المفبركة، مما يجعل هذه التطبيقات ذات حيوية في الحفاظ على النظام العام وتعزيز الأمن المجتمعي (عامر، ٢٠٢٤، صفحة ٢٢).

٥- تحليل الهجمات الإرهابية بإستخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي في تحليل البيانات الضخمة بالنسبة لعمليات الإستخبارات، بهدف تحقيق أسرع وقت للوصول إلى المعلومات المطلوبة، والتنبؤ بالأعمال الإرهابية قبل وقوعها، من حيث الطبيعة ومن حيث الحجم ومن حيث المكان وغيرها من المعلومات الأخرى، فضلاً عن إمكانية تعزيز المهام الأمنية والإستخبارية، من خلال معالجة البيانات بإستخدام الخوارزميات المعتمدة على نظم الذكاء الإصطناعي، إذ تستخدم هذه التطبيقات والتقنيات لمكافحة مختلف أنواع العمليات الإرهابية، ورصد المحتوى المتعلق بالنشاطات الإرهابية على منصات التواصل الإجتماعي، فمن خلال فهم مكونات مثل تعلم الآله والشبكات العصبية، يمكن للسلطات المختصة التي تستخدم هذه التطبيقات تحديد محتوى التطرف العنيف، وتحديد وسائل محاربة خطاب الكراهية المناسبة، وبذلك تساهم الخوارزميات التحليلية في التنبؤ بالأحداث والعمليات التي يمكن ان تشكل بداية لإرتكاب عمليات العنف وإرتكاب الجرائم المتعلقة بالإرهاب (البابلي، ٢٠٢٣، صفحة ١).

ومن الأمثله الواقعية على إستخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي في الحالات الطارئة ما يأتي:

أ- إكتشاف الحرائق من خلال إستخدام إدارة مكافحة الحرائق في ولاية كاليفورنيا الأمريكية لتطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي، والتي ساهمت في إكتشاف الحرائق من خلال إستخدام ١١١٤ كاميرا موزعة في المناطق المتعرضة للحرائق.

ب-التعامل مع جائحة كورونا من خلال إستخدام الحكومة الصينية للتكنولوجيا وخدمات الذكاء الإصطناعي المتخصصة لمحاربة أزمات تفشي الأوبئة والأمراض، والذي ساهم في مكافحة هذا الفيروس.

ت-إدارة الحشود من خلال إستخدام وزارة الداخلية العراقية لأهم تطبيقات الذكاء الإصطناعي، كما في تقنيات التعرف على الوجه في بعض المجالات (العاني و الخزرجي، ٢٠٢٥، صفحة ٣٠)، مثل إدارة الحشود خلال مواسم الزيارات الدينية.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسات مفصلة للحالات التي واجهتها وزارة الداخلية العراقية، لكن المعلومات العامة توضح بلا أدنى شك قيامها بإستخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي لرفع مستوى إدارة الأزمات والإستجابة للطوارئ.

المطلب الثاني: تعزيز الأمن المجتمعي من خلال الإبتكار

ان حماية الأمن المجتمعي هو حجر الزاوية في مجال إستقرار المجتمعات وإزدهارها على كافة المستويات، إذ انه يتجاوز المفهوم التقليدي للأمن المقتصر على حماية الحدود ومكافحة الجرائم العادية، فالأمن المجتمعي هو حالة من الطمأنينة والإستقرار التي ينبغي ان يشعر بها أفراد المجتمع، وتتحقق من خلال تظافر وتعاون جهود مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والأفراد أنفسهم (الجوير، ٢٠٢٤، الصفحات ١٤٣-١٨٤). وفي عالمنا إذ يشهد تطورات تكنولوجية متسارعة، يبرز دور الإبتكار بإعتباره أداة حاسمة تستخدم لتعزيز الأمن المجتمعي. فالإبتكار لا يقتصر على مجرد تطوير التقنيات الجديدة التكنلوجية بل انه يمتد ليشمل إيجاد حلول إبداعية لمختلف أنواع التحديات الأمنية التي تواجه الأمن المجتمعي، فضلاً عن دوره في تحسين أداء المؤسسات الأمنية، وتعزيز مشاركة المجتمع في المحافظة على الأمن، وبالنظر

إلى ان الذكاء الإصـطناعي يمثل قمة الإبتكار في عصـرنا الحالي لإمكانياته الهائلة في تعزيز الأمن المجتمعي ومسـاعدته في تحليل البيانات الضـخمة وقدراته على التنبؤ بالجرائم وتحديد المشـتبه بهم، وإمكانياته في تعزيز الإسـتجابة للحوادث وتعزيز التعاون بين المؤسـسـات الأمنية والمجتمع، فانه يعد من أهم الطرق التي تساهم في تعزيز الإبتكار.

ومن خلال ما تقدم سنتكلم عن هذا المطلب في فرعين، نخصص الفرع الأول للحديث عن كيف يمكن للقيـادة الإبتكـاريـة ان تعزز الأمن المجتمعي، وفي الفرع الثـاني نتنـاول دور الـذكـاء الإصطناعي في تحسين إستجابة المجتمع للأزمات، وذلك على النحو الأتي:

الفرع الأول: كيف يمكن للقيادة الإبتكارية ان تعزز الأمن المجتمعي

تمارس القيادة الإبتكارية نهجاً قيادياً يركز على القدرة في توجيه عملية الإبتكار بشـكل فعال داخل المنظمة، فيتولى القادة تبني أسـاليب قيادية مبتكرة من خلال إعطاء الأولوية لتنمية المفاهيم والأفكار الجديدة، وتعزيز الإبداع الخلاق، فضـلاً عن تحفيز أعضـاء الفريق لكسـر الحدود التقليدية في سـبيل تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة عالية (Sunarmo, Rini, Nurdiana, Albart, & Hasanah , 2023, p. 1423). إذ ان القيادة الإبتكارية تسـاهم في تشـجيع تبني ثقافة الإبتكار داخل المؤسسـات الأمنية والمؤسـسـات السـاندة لها، وهذا يسمح بتطوير الحلول الجديدة لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة (Glushchenko , 2023, p. 24).

وفي ضـوء ما تقدم يمكن إبراز دور القيادة الإبتكارية في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال الخطوات التالية ذكرها (عبد الله آ.، ٢٠٢٤، الصفحات ٨٦-٩٧):

أ- تطوير إستراتيجيات مبتكرة: ويتم ذلك بواسطة الإستفادة من التقنيات والتطبيقات التكنلوجية الحديثة، وتبني التقنيات او التطبيقات المتعلقة بالذكاء الإصـــطناعي ذات القدرة على تحليل البيانات، لتعزيز القدرات الأمنية، فضـــلاً عن التركيز على التدابير الإســتباقية الهادفة إلى منع الجريمة قبل إرتكابها، بدلاً من مجرد الإستجابة لها والتعامل معها بعد وقوعها.

ب- تعزيز الشراكة المجتمعية: والتي تتم من خلال التعاون مع المجتمع المدني، وبناء شراكات قوية مع مختلف مكوناته، في سبيل تعزيز الثقة والتواصل بين أفراد الشرطة والمواطنين، فضلاً عن إشراك الشباب وتوظيف طاقاتهم في إتخاذ القرارات الأمنية المتعلقة بحماية الأمن عموماً.

ج- تطوير القدرات المؤسسية: ويتم ذلك بواسطة إعمال برامج التدريب والتأهيل، وتوفير مختلف أنواع البرامج التدريبية المتخصـــصـــة الهادفة إلى تطوير مهارات القيادات الأمنية التي تعطيهم المكنة لوضع الخطط الإستراتيجية الفعالة، فضلاً عن مكافحة كل أنواع الفساد الإداري والمالي وتعزيز مفاهيم الأمانة والنزاهة والإخلاص الوطني، لدى أفراد الأجهزة الأمنية، وتبني إســـتراتيجيات التحول الحكومي الرقمي، لتعزيز الخدمات الرقمية في الدولة، في ســـبيل تقديم أفضل الخدمات بأسرع الأوقات إلى المواطنين.

.(Adigwe, , Abalaka, & Olaniyi, , 2023, p. 462)

ء- مواجهة التهديدات الســـيبرانية: ويتم ذلك من خلال تأســـيس مديرية للأمن الســـيبراني المتخصص، تهدف إلى بناء فضاء سيبراني أمن وموثوق في نطاق الجهات الأمنية خصوصاً، وفي نطاق الدولة عموماً، هادفة إلى حماية البيانات والمعلومات من كل أنواع الهجمات السيبرانية، والعمل على نشر الوعي الأمني في هذا المجال، من خلال تنظيم ورش العمل لرفع

المستوى الأمني لدى موظفي الدولة خصوصاً، ولدى المواطنين عموماً، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لحماية أنفسهم ومؤسساتهم من مختلف أشكال التهديدات والهجمات السيبرانية.

هـ – تعزيز حقوق الإنسان من خلال توضيح العلاقة بين الديمقراطية وهذه الحقوق، لا سيما علاقتها بالعمل الأمني وضمان حمايتها، وتعزيز التعامل الإنساني من خلال التأكيد على أهمية العمل بروح الفريق الواحد، وتقديم أفضل الخدمات الأمنية بإسلوب إنساني.

من جانب أخر يمكن إبراز دور فعاليات وزارة الداخلية في هذا المجال بالشكل الأتي:

١– تمارس وزارة الداخلية العراقية دوراً رائداً في وضع الخطط وتنفيذها بسرعة وفعالية، وذلك كونها تسعى بشكل مستمر إلى إدخال مختلف أنواع التقنيات والتطبيقات التكنلوجية الحديثة في جميع مؤسساتها الهادفة إلى تعزيز الأمن المجتمعي، إذ تركز الوزارة في هذا السياق على تطوير مديرية الإستجابة والسيطرة المركزية، إذ أنها أسست لوضع مشروع (أمن بغداد)، والذي يهدف إلى تحسين آليات المراقبة والتفاعل بشكل كبير مع مختلف أنواع الحوادث الأمنية، فيستخدم هذا المشروع تقنيات متقدمة من التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الإصطناعي في سبيل تحقيق تقليل للوقت والجهد المطلوبين لإستجابة القوات الأمنية لمختلف أنواع الأزمات والجرائم، وهذا يساهم في الكشف المبكر عن الجرائم والتهديدات الأمنية، كما تعتمد الوزارة على إستخدام كاميرات المراقبة المتطورة والتي تعمل ضمن شبكة موحدة، وهذا يسمح بتبادل المعلومات بشكل سريع و فعال، كذلك إتجهت الوزارة لتوسيع هذا النظام إلى محافظات أخرى ومنافذ حدودية، مما عزز من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية بشكل كبير (https://non14.net/175373 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٩)، فهذه الكاميرات لها القدرة على إرسال الإشعارات الفورية إلى

مركز الإتصـــال ٩١١ عند وقوع الأعمال الإجرامية او الحوادث على مختلف أشـكالها او عند التعرف على المطلوبين جنائياً إلى جهاتها المختلفة.

٢- تؤدي وزارة الداخلية دوراً في تعزيز الإســـتجابة لحالات الطوارئ، وذلك من خلال إطلاقها لتطبيق (عين العراق)، والذي مثل إنطلاقة حقيقية مهمة في تحســـين الخدمات الأمنية والطبية في مختلف الحالات الطارئة، إذ يتيح هذا التطبيق الإتصـال المباشـر برقم الطوارئ ٩١١ ويقوم بتحديد مواقع المستشفيات ومراكز الشرطة ومراكز الإطفاء القريبة، وهذا سهل عملية الوصـول السريع لتقديم المساعدات في الحالات الحرجة، كما تميز التطبيق بواجهته السهلة الإستخدام في مختلف الحالات، وكذلك قدرته على العمل حتى في حالات ضـــعف الأنترنت، وهذا يضـــمن توافر خدمته على مدار السـاعة، إذ يهدف هذا التطبيق إلى تعزيز فعالية إسـتجابة أجهزة الوزارة إلى مختلف أنواع الحـالات الطـارئـة، مثـل الحوادث المروريـة والهجمـات الإرهـابيـة والجرائم المختلفة، والذي أسـهم بشـكل كبير في تعزيز الأمن وضـمان سـلامة المواطنين (أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٤).

٣- سـعت وزارة الداخلية العراقية من خلال مديرية الأمن السـيبراني، إلى بناء فضـاء سـيبراني يتمتع بالأمن والقدرة على مواجهة الهجمات الســـيبرانية، إذ تم تأســـيس هذه هذه المديرية في ديســمبر من العام ٢٠٢٢ في ســبيل دعم جهود الوزارة في مواجهة التهديدات الســيبرانية، وقد ركزت المديرية على وضـــع الســـياســـات والإســـتراتيجيات اللازمة والناجعة لحماية البيانات والمعلومات الحسـاسـة، كما تعمل على إدارة مواجهة الهجمات الأمنية السـيبرانية، والكشـف عن الثغرات في مختلف أنواع الأنظمة، كذلك تسـهم في نشـر الوعي الأمني بين منسـوبي أفراد قوى

الأمن الداخلي وأفراد المجتمع،الذي يعزز قدرة الوزارة على الحفاظ على الأمن الوطني وسلامة المعلومات(أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٤).

ان هذه الأمثلة تظهر كيفية سعي الوزارة بشكل مستمر إلى الإستفادة من الإبتكار وتطبيقات الذكاء الإصطناعي، في سبيل تعزيز الأمن المجتمعي وتحسين الخدمات المقدمة لمختلف للمواطنين.

الفرع الثاني: دور الذكاء الإصطناعي في تحسين إستجابة المجتمع للأزمات

تؤدي تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي دوراً كبيراً في مجال تحسين قدرة المجتمع على الإستجابة للأزمات بمختلف أنواعها، إذ تساهم في تحسين قدرة إستجابة المجتمع للأزمات (الأتربي، صفحة ٩٦٨)، لاسيما من خلال التنبؤ بالأزمات والإستعداد لها من خلال تطبيقات عدة (العبودي، ١٩٩٥، صفحة ٣٦)، مما يقود الى تحسين الإستجابة للطوارئ (عبد الرحمن، ٢٠٠٨، صفحة ٦٢)، و تحسين عمليات الإنقاذ والإغاثة (حواش، ٢٠٠٢، صفحة ٢٤٩)، ودعم عمليات إتخاذ القرارات من خلال تحليل السنيوراهات ودعم عملية صنع القرار بتحليل السنيورهات المحتملة لكل الأوضاع وتقديم التوصيات في هذا الشان، والتحليل بإستخدام الذكاء الإصطناعي من خلال تحليل البيانات الضخمة وإستخراج الأنماط والتوجهات، وهذا يساعد بلا أدنى شك في تقديم توصيات مستندة إلى معلومات دقيقة تساعد أصحاب القرار في إتخاذ القرارات الصحيحة.

هذا وتؤدي تقنيات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي دوراً كبيراً في تحسين إستجابة المجتمع للأزمات والإستعداد لحالات الطوارئ بأشكالها المختلفة، وذلك من خلال تعزيز دور الوكالات الحكومية والخاصة، إذ تعتمد العديد من هذه الوكالات المتخصصة بإدارة الازمات على إستخدام

الأنظمة والتطبيقات المدعومة بتقنيات الذكاء الإصطناعي، في سبيل دعم دورها وتعزيز وسائلها المعدة للإستجابة لحالات الطوارئ وإدارة الأزمات، لاسيما وان تطبيقات الذكاء الإصطناعي أثبتت قدرتها على معالجة البيانات لحظياً، والتي تأتي اليها من المصادر المختلفة، كما في الأدوات الجيومكانية، ووسائل التواصل الإجتماعي، وهذا بلا شك يوفر صورة أوضح لحالة الأزمة وطريقة التعامل معها (المساعدة ، ٢٠١٢، صفحة ١٤٠).

من جانب أخر يمكن إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي في مواجهة مختلف أنواع الأزمات، لاسيما تلك الأزمات التي تحدث بشكل متكرر، كما في مكافحة الحرائق، إذ تستخدم تقنيات الذكاء الإصطناعي لإكتشاف الحرائق بشكل سريع وتحليل حجمها وطريقة التعامل معها بإستخدام صور الأقمار الصناعية مثلاً، فضلاً عن ان نماذج الذكاء الإصطناعي يمكن ان تساهم في التنبؤ بالظواهر الجوية الخطيرة، والتي قد تشكل أزمة حقيقية بالنسبة للسكان، وهذا يمكن الوكالات المتخصصة من تعزيز دورها وتجهيز مواردها مسبقاً في سبيل وضع الخطط المعدة لمواجهة هذه الأزمات (الجادر، ٢٠١٥، صفحة ٢٥٢).

كذلك تتضمن التكنولوجيا إمكانية إستخدام الكاميرات المزودة بتطبيقات الذكاء الإصطناعي لرصد الحرائق في المناطق البعيدة والنائية، مما يمكن الوكالات المتخصصة من إجراء عمليات مسح بزاوية ٣٦٠ درجة، وهذا يوفر قدرة على الإستعانة بالتدريبات للإستجابة عبر محاكاة سيناريوهات مختلفة، مما يعزز القدرة على إتخاذ القرارات في بيئات أمنة (شاكر، ٢٠١٥، صفحة ٣٠٥).

فضلاً عما تقدم يمارس الذكاء الإصطناعي دوراً أساسياً ومركزياً في تحسين إستجابة المجتمع للأزمات، من خلال الأدوار الكثيرة التي يلعبها في سبيل التواصل والتنسيق بين الجهات

المختلفة، إذ يمكن للأنظمة التي تستخدم تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي تحليل البيانات وتقديم تنبيهات دقيقة للمجتمعات بشـــان الأزمات والمخاطر التي يمكن ان تحدث. وهذا يمكن الأفراد والمجتمعات من إتخاذ الإجراءات الســـريعة والفعالة، والتعاون مع الوكالات المختلفة في سبيل مواجهة هذه الأزمات.

كذلك يمكن ان تســـاهم تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصـــطناعي في تعزيز وعي المجتمع من خلال توفيرها للمعلومات الدقيقة والصحيحة حول كيفية التصرف في حالات الأزمات المختلفة، فيمكن ان يشتمل ذلك على معلومات الإرشادات بشان الإخلاء والمواقع المخصصة للملاجئ، وكذلك طرق الإتصـــال بالجهات المعنية، فهذه الأنواع من المعلومات والبيانات تعزز من قدرة المجتمعات على التكيف وعلى مواجهة الأزمات والتفاعل بشـــكل أكثر إيجابية مع الجهات المسؤولة.

وعلى الرغم من ان تطبيقات وتقنيات الذكاء الإصـــطناعي ما زالت في مراحلها الأولية، لكنها أثبتت القدرة على تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وعلى تطوير أساليب الإستجابة، مما يؤكد إهمية دمجه مع تقنيات متطورة كالطائرات المســـيرة والروبوتات، في ســـبيل تحســـين كفاءة العمليات وتقليل المخاطر على المستجيبين.

وبنفس الســـياق يرى البعض بأنه لا يمكن بكل حال من الأحوال ان يحل الذكاء الإصـــطناعي محل العنصر البشري بشكل كامل، بل ينبغي ان يتم التعامل معه بإعتباره مساعد او مكمل مع هذه العناصـــر البشـــرية، كذلك تواجه الوكالات تحديات كبيرة في تبني تقنيات وتطبيقات الذكاء الإصـطناعي نظراً للحساسـية العالية للقرارات التي يمكن ان تتخذ أثناء مواجهة الأزمات، والتي تتطلب دقة في المعلومات وإمكانية كبيرة في مواجهة وتحمل المســـؤولية، ومع ذلك فقد أثبت

الذكاء الإصطناعي أنه أداة قوية، يمكن أن تستخدم لتحسين الإستجابة للأزمات، ومع التطور المستمر للتقنيات يمكن ان يؤثر بشكل كبير في التعامل مع فرق الطوارئ التي تجابه الكوارث والأزمات المختلفة، وهذا بلا شك يساهم في إنقاذ الأرواح وتقليل الخسائر وتعزيز قدرة المجتمع على مواجهة مختلف أنواع الازمات (المغربي، ٢٠١٩، صفحة ٢٠).

فمن خلال تبني هذه الإستراتيجيات يمكن لتطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي ان تلعب دوراً كبيراً وحيوياً في تحسين إستجابة المجتمع للأزمات في العراق.

الخاتمة:

تبرز أهمية إستراتيجيات القيادة الإبتكارية في إدارة الأزمات في عالم يتسم بالتغيرات السريعة والتحديات المتزايدة، لاسيما في مجال ضمان تحقيق الأمن المجتمعي، إذ تعتمد هذه الإستراتيجيات على تطبيق أدوات وتطبيقات متقدمة تبرز أدوات الذكاء الإصطناعي وتطبيقاتها وتقنياتها في المقدمة، إذ أثبتت التجربة أنها تسهم بشكل كبير في تحسين إتخاذ القرارات وتسريعها بشكل فعال خلال الأزمات. وقد سلطنا خلال الدراسة هذه الضوء على آليات تحسين الإستجابة للتحديات المختلفة من جانب المؤسسات الأمنية، وذلك بتطوير قدراتها على دمج الإبتكار التكنولوجي، وقد عزز هذا التوجه من قدرات المجتمع ومؤسساته على مواجهة التحديات.

وفي نهاية هذا البحث تمخضت مجموعة من النتائج، كما إرتأينا طرح بعض التوصيات نوردها على الشكل الأتي:

اولاً: النتائج

١- أدت جهود وزارة الداخلية إلى تحسين سرعة الإستجابة من خلال تفعيل رقم الطوارئ الموحد ٩١١ ، وكذلك تأسيس تطبيق (عين العراق)، والذي ساهم في تسريع الإستجابة للحالات الطارئة.

٢- تحسين التنبؤ بالأزمات وتحسين الإستجابة لها من خلال إستخدام مشروع (امن بغداد)، من قبل وزارة الداخلية العراقية والذي إعتمد على كاميرات المراقبة الذكية، وأظهر فعالية في التنبؤ بالحوادث والجرائم.

٣- تعزيز الشراكة المجتمعية، والتي تمت من خلال المبادرات التي أطلقتها وزارة الداخلية لتفعيل دور الشرطة المجتمعية، وتعزيز الوعي الأمني لدى المواطنين، إذ ساهمت في تحسين الثقة بين مختلف الأطراف وتعزيز التواصل بينها.

٤- رفع كفاءة العمليات من خلال التوظيف الصحيح والعملي لتطبيقات وتقنيات الذكاء الإصطناعي، كما في تقنيات التعرف على الوجه والتي ساهمت إلى حد كبير في مواجهة مختلف أشكال الجرائم.

٥- الإستعداد للكوارث من خلال تعزيز دور المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث، وتفعيل إمكانياته المتقدمة، إذ ساهم في تعزيز الإستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية.

ثانيا: التوصيات

١- العمل على تطوير البنية التحتية التكنلوجية، وذلك من خلال تحفيز جهود أكبر من جانب وزارة الداخلية العراقية، للإستثمار في تطوير البنية التحتية التكنلوجية، والعمل على إستكمال

البنى التي بدأت بها فعلاً، وذلك لدعم استخدام الذكاء الإصطناعي في مختلف عملياتها الأمنية والإدارية.

٢- العمل على تفعيل برامج التدريب المتخصصة، وذلك من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها إطلاق البرامج التدريبية المتخصصة لأفراد وقيادات الأجهزة الأمنية، من اجل تعزيز مهاراتهم في استخدام التقنيات الحديثة، وفي مقدمتها تقنيات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي، مع التركيز على قدرات وإمكانيات تحليل البيانات والإستجابة السريعة لمختلف أنواع الحوادث الأمنية.

٣- العمل على تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وذلك من خلال التواصل المستمر معها، وإبرام الإتفاقيات البحثية مع هذه المراكز والجامعات، لتطوير وتعزيز دور المؤسسات الأمنية في إيجاد الحلول المبتكرة لمختلف أنواع التحديات الأمنية، فضلاً عن الإستفادة من الخبرات المحلية والدولية في هذا المجال.

٤- العمل على تعزيز وتوسيع نطاق تطبيق (عين العراق)، وتطويره ليشمل المزيد من الخدمات والميزات، خدمة للمواطنين وخدمة لمتطلبات ضمان الأمن المجتمعي، كما في الإبلاغ عن المخالفات المرورية وتقديم الشكاوى بمختلف أشكالها، وتسهيل التواصل بين المواطنين والأجهزة الأمنية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من تعزيز الأمن المجتمعي.

٥- إنشاء مركز متخصص بتحليل البيانات الأمنية، يستهدف جمع البيانات وتحليلها من مختلف مصادرها، في سبيل تقديم تقارير تشفع بتوصيات لصناع القرار، في سبيل دعم إتخاذ القرارات الإستراتيجية بأفضل شكل وبأسرع وقت ممكن.

٦- العمل على تفعيل تكنولوجيا الذكاء الإصـــطناعي في مجال إدارة الأزمات، والذي يتيح سرعة إتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة والسريعة في مختلف المجالات، والتي تؤدي بلا أدنى شك إلى توقع الأزمات وإلى مواجهتها بأفضل شكل ممكن.

٧- العمل على إنشـاء فرق او أجهزة متخصـصـة لإدارة الأزمات، تكون في حالة إنعقاد دائم، لكي تتمكن من مراقبة ودراسـة الأوضـاع العامة، والتنبؤ بأي أزمة قبل حدوثها، وذلك بالإعتماد على تطبيقات الذكاء الإصطناعي المعنية بهذا الامر.

٨- العمل على تطوير إستراتيجيات التحول الرقمي، والذي يعد من أهم عوامل النجاح الرئيسية لتعزيز مختلف أشكال الخدمات الرقمية في الدولة، والتي تقدم للمواطنين.

المراجع :

References

Sunarmo, S., Rini, P., Nurdiana, D., Albart, N., & Hasanah , S. (2023). The Importance of Innovative Leadership in Improving Organisational Readiness for Technology Disruption. Jurnal Minfo Polgan, 12(1), p.1428
(تـاريخ الزيـارة ٢٠٢٥/٨/١٦). أنظر الموقع الألكتروني: https://arabic.ai.gov.iq/h. https://arabic.ai.gov.iq/home/.
https://ina.iq/ar/security.. .(تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٥)
Adigwe, , C., Abalaka, A., & Olaniyi, , O. (2023). Critical analysis of innovative leadership through effective data analytics: Exploring trends in business analysis,. finance, marketing, and information technology. .
Al-Khrabsheh, A. (2018). "The Impact of Strategic Planning on Crisis Management IN the profit and non profit sector in JORDAN." . Academy of Strategic Management Journal .
F. Lin , D. Liang , & S. J Chiu . (2008). The study of a financial crisis prediction model based on XBRL. In 2008 Ninth ACIS International Conference on Software Engineering , Artificial Intelligence , Networking , and Parallel/Distributed Computing IEEE.
Glushchenko , V. (2023). Ergodesign and “specific” , " measurable"," achievable","relevant", and" time-bound"(SMART) technologies as tools for the formation of innovative leadership programs . ASEAN Journal of Economic and Economic Education , 2(1),.
https://non14.net/175373 ..(تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٩)
Mark Hunter ." .(٢٠١٦) the New Rule for Crisis Management. ". " Harvard Business Review.
Tripathi , K. ((2011)). “Decision Support System is A Tool for Making Better Decisions in the Organization”. Tripathi , K. (2011), “Decision

Support System is A Tool for Making Better Decisions Indian Journal of Computer Science and Engineering .
إبراهيم بن مبارك موســـى الجوير. (٢٠٢٤). تحقيق الأمن الإجتماعي. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد ٨، العدد ٣٣، أكتوبر ٢٠٢٤، ص ١٤٣-١٨٤.
السيد عليوة. (١٩٩٧). إدارة الأزمات والكوارث - حلول علمية. مكتبة الكتب العربية.
العاني, ع. ط &., الخزرجي, ك. ش .(2025) .الدور المزدوج لتقنيات التعرف على الوجه بين إنتهاك الحق في الخصــوصــية الشــخصــية وبين دورها في حماية الحريات والحقوق الفردية: دراسة مقارنة .
أماني الصباغ. (٢٠٢٢). استراتيجية الابتكار ... الوسيلة الوحيدة للتطور. مقالة منشورة على موقع القيادة العامة لشرطة رأس الخيمة.
أنظر الموقع الرســـمي لوزارة الـداخليـة العراقيـة . (تـاريخ الزيـارة ٢٠٢٥/٨/١٤). https://moi.gov.iq/?article=17291 .
إيمان محمد آرشـيد الطراونة. (٢٠٢٢). مسـتوى القيادة الإبتكارية لدى معلمي اللغة العربية في لواء المزار الجنوبي من وجهة نظرهم. المجلة العلمية.
تميم حسين محمد. (٢٠٠٨). الإتفاقية العراقية – الأمريكية: رؤية في البعد العسكري – الأمني. مجلة المستقبل العراقي، العدد ١٤ ،السنة الرابعة.
جبريل بن حسين العريشي، و سلمى بنت عبد الرحمن الدوسري. (٢٠١٥). الشبكات الإجتماعية والقيم: رؤية تحليلية". عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
جمـال حواش. (٢٠٠٢). إدارة الأزمـات والكوارث ضـــرورة حتميـة . مجلـة مركز بحوث الشرطة، العدد ٢١، ٢٠٠٢، ص ٢٤٩ وما بعدها.
حنان سفر الشـهراني. (٢٠١٨). تطوير الإبداع الإداري لدى قيادات المدارس الثانوية بمحافظة خميس مشيط في ضوء القيادة الإبداعية. مجلة العلوم التربوية والنفسية.
خضـر عباس عطوان. (٢٠١١). النظام السـياسـي في العراق بين الإصـلاح والشـرعية، رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر لعام ٢٠١١ . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
رانيا حفاظ علي عبد الله. (٢٠٢٠). أهمية القيادة الإبتكارية في دعم الميزة التنافسية بالمؤسسة الجزائرية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.
رشاد الحملاوى. (١٩٩٥). التخطيط لمواجهة الأزمات: عشر كوارث هزت مصر. عين شمس: مكتبة عين شمس.

سهام موفق. (٢٠١٣). مساهمة القيادة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة. مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية.
صلاح العبد الجادر. (٢٠١٥). القيادة الاستباقية: القواعد الخمس ومنهج جديد لتوقع الأزمات والتعامل معها باحترافية. الكويت: دار اقرأ للنشر والتوزيع.
عباس فاضل محمود. (٢٠١٢). دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق. مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٣.
عبد الرحمن، ا. ا .(2008) .المنظومة المتكاملة لإدارة الأزمات والكوارث .القاهرة: أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا.
عبدالكريم, ع) .تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٦ . https://sci.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=52&newid=27321 .
المستقبل(Producer ,
عبد الله، آ. ع .(2024) .التحفيز الوظيفي وأثره في دعم الإبداع والإبتكار الأمني: دراسة تطبيقية على القيادة العامة لشرطة الشارقة .مجلة العلوم القانونية والإدارية والإقتصادية، المجلد ٨، العدد ٥، ٢٠٢٤، ص ٨٦ - ٩٧ .
عطا الله احمد شاكر. (٢٠١٥). إدارة المؤسسات الإعلامية (المجلد ط ١، ٢٠١٥، ص. ٣٠٥.). عمان، الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
علا عبد القوي عامر. (٢٠٢٤). إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في التصدي لظاهرة الأخبار الزائفة عبر الإعلام الرقمي. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٨٦، الجزء الثاني، يناير-مارس ٢٠٢٤، ص ٢٢.
عماد مؤيد جاسم. (٢٠١٠). التوزيع الإسترضائي للسلطات وأثره في الإستقرار السياسي في العراق. المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والعلوم السياسية. العراق: جامعة ديالى.
عمار ياسر البابلي. (٢٠٢٣). فرص إستخدام الخوارزميات في تعزيز الإستخبارات الأمنية. ورقة تحليل سياسات أمنية، أوراق السياسات الأمنية.
فاروق محمود. (١٩٩٨). بناء ثقافة وقائية متواصلة. جامعة عين شمس.
فؤاد يوسف الجبوري، آمل محمود العبيدي، و وسمية عباس الربيعي. (٢٠١١). إدارة الأزمات وإتخاذ القرار الإلكتروني. مجلة جامعة بابل.
قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ . (٢٠١٦). أنظر قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ ، المنشور في الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد

٤٤١٤، السنة الثامنة والخمسون، ٢٠١٦، ص ٧. الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٤١٤، السنة الثامنة والخمسون.

ماجد عبد المهدي المساعدة . (٢٠١٢). إدارة الأزمات: المداخل، المفاهيم، العمليات (المجلد ط ١، ٢٠١٢، ص ١٤٠ وما بعدها.). الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

(مانع، م. ع) .تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/١٧ . https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=44&newid=26475

محسن العبودي. (١٩٩٥). نحو إستراتيجية علمية في مجال إدارة الأزمات والكوارث. القاهرة: دار النهضة العربية.

محمد الفاتح المغربي. (٢٠١٩). إدارة الأزمات والكوارث (المجلد ط ١، ٢٠١٩، ص٢٠ وما بعدها.). القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

محمد دحماني. (٢٠٢٣). الذكاء الإصطناعي كآلية لتعزيز الأمن السيبران. مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد السابع، العدد الثاني، ٢٠٢٣.

محمد سيد\ الغريب الأتربي. (بلا تاريخ). دور تطبيقات الذكاء الإصطناعي في إدارة الأزمات. المجلة القانونية.

محمد مجيد حسين. (٢٠٢٤). التحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي. مجلة الدراسات المستدامة، السنة ٦، المجلد ٦، العدد ٣، ملحق ١.

محمود جاد الله. (٢٠١٠). إدارة الأزمات. دار أسامة للنشر والتوزيع.

محمود صالح العادلي. (٢٠٠٤). الجريمة الدولية " دراسة مقارنة". الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

ندى بدر جراح. (٢٠١٩). تقنيات الذكاء الإصطناعي لتطوير التعلم الآلي الإحصائي. المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد ٩، العدد ٣.

هند بادي البادي، و رنا عبد الله العبيدي. (٢٠٢٣). قياس أثر توفر موارد البيانات على جودة عمل تقنيات معالجة اللغات الطبيعية: دراسة تحليلية لموارد البيانات بإستخدام خدمة Siriكنموذج". المجلة العربية للنشر العلمي.